«العمالي» يطلب لقاء سليمان ويناشده ردّ قانون الإيجارات

ناشدت هيئة مكتب الاتحاد العمالي العام رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان «ردّ قانون الإيجارات لإعادة درسه في اللجان النيابية المشتركة وتشكيل لجنة وطنية من المستأجرين والمالكين وكبار القانونيين والاقتصاديين والاجتماعيين لوضع سياسة وطنية إسكانية شاملة»، وطلبت موعداً سريعاً من الرئيس سليمان لزيارته في قصر بعبدا، ودعت إلى «أوسع مشاركة من المستأجرين في «اللقاء الوطني» الذي سيُعقد الأربعاء». وحذرت من استسهال فرض الضرائب على حساب العمال وذوي الدخل المحدود.

جاء ذلك في بيان أذاعه رئيس الاتحاد غسان غصن بعد اجتماع استثنائي لهيئة المكتب عُقد قبل ظهر السبت في مقر الاتحاد، وهنا نص البيان: «يهنئ الاتحاد العمالي العام المؤسسة العسكرية بنجاح الخطة الأمنية في مدينة طرابلس، ما يُثبت أنّ هذه المؤسسة على قدر كبير من المسؤولية، وأنّ ولاءها الأول والأخير للوطن بمعزل عن الانقسامات السياسية والمذهبية التي تعصف بالبلاد، ما يقتضي من جميع القوى السياسية إبعاد هذه المؤسسة عن خلافاتهم وصراعاتهم وتوفير جميع الإمكانات المادية والمعنوية التي تمكّنها من مواجهة أعداء لبنان في الداخل من الجماعات المتطرفة التكفيرية والإرهابية، أو على الحدود حيث العدو الإسرائيلي المتربّص بلبنان والطامع بأرضه ومياهه ونفطه».

كذلك ناشدت هيئة المكتب رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان «ردّ قانون الإيجارات لإعادة درسه في اللجان النيابية المشتركة وتشكيل لجنة وطنية من المستأجرين والمالكين وكبار القانونيين والاقتصاديين والإجتماعيين لوضع سياسة وطنية إسكانية شاملة تؤمّن للمواطن اللبناني الحق في السكن وفقاً لشرعة حقوق الإنسان».

– تدعو هيئة المكتب إلى أوسع مشاركة من المستأجرين في «اللقاء الوطني» الذي سيعقد قبل ظهر الأربعاء الواقع فيه 2014/4/9 عند الحادية عشرة قبل الظهر لوضع خطة تحرك نقابية وشعبية تحت عنوان «الحق في السكن مسؤولية وطنية».

– تشدّد هيئة المكتب على الخروج من مهزلة سلسلة الرتب والرواتب وإعطائها إلى موظفي القطاع العام في كلّ إداراتها المدنية وأسلاكها العسكرية والأمنية، إضافة إلى موظفي المؤسسات العامة والمصالح المستقلة والمتعاقدين والمتقاعدين وموظفي البلديات.

– تحذّر هيئة المكتب من الاستسهال في فرض الضرائب على حساب العمال وذوي الدخل المحدود، خصوصاً الضرائب غير المباشرة وضريبة القيمة المضافة، فضلاً عن الرسوم التي تسطو على ما تبقى من أجور ورواتب ومداخيل الأسر المحدودة الدخل.

– تطالب هيئة المكتب وبعد إقرار قانون المياومين الذي أنصف مياومي شركة كهرباء لبنان، بأن يستكمل القانون ليشمل المياومين في مختلف إدارات الدولة ووزاراتها وفي المصالح المستقلة والمؤسسات العامة وفي الضمان الاجتماعي، مصالح مياه الليطاني، البلديات، وزارة الاتصالات، النقل المشترك، الريجي وخصوصاً متطوّعي الدفاع المدني الذين يقدّمون التضحيات لحماية المواطنين.

– تطالب هيئة المكتب المجلس النيابي بتثبيت المتعاقدين في مؤسسة كهرباء لبنان وترفيع مستخدمي الملاك وإقرار مشروع القانون الخاص بالمتعاقدين في وزارة الإعلام.

وأخيراً، طلبت هيئة المكتب موعداً سريعاً من الرئيس سليمان لزيارته في قصر بعبدا».

المستأجرون القدامى يعتصمون غداً والمالكون يطالبون بعدم توقيع القانون

طالب تجمّع المستأجرين في لبنان رئيس الجمهورية بردّ قانون الإيجارات لإعادة درسه في اللجان النيابية، وكشف أنه أعدّ دراسة قانونية شاملة عن هذا القانون، داعياً إلى الاستماع إلى جميع اعتراضات ومقترحات المستأجرين القدامى.

ودعا التجمع إلى الاعتصام والتظاهر في جميع المناطق، بدءاً باجتماع يعقد عند الرابعة والنصف من بعد ظهر اليوم في الاتحاد الوطني للنقابات العمالية في وطى المصيطبة – الكولا، ثم اعتصام يوم غد عند الرابعة بعد الظهر في شارع الحمراء ويليه عند السابعة مساء اجتماع تحضيري للتحرك في طرابلس.

وفي سياق متصل، عقدت نقابة مالكي العقارات والأبنية المؤجرة اجتماعها الأول في أوتيل كومفرت في الحازمية، في حضور نبيل إسبر كمندوب من وزارة العمل، حيث تمت تزكية انتخاب 12 عضوا لمجلس النقابة.

وقد وجه المجتمعون كتاباً مفتوحاً إلى رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان ناشدوه فيه «التوقيع على قانون الإيجارات الذي أقره مجلس النواب، لإنهاء الظلم اللاحق بالمالكين القدامى، والوصول في هذه القضية إلى خواتيمها النهائية».

طبارة: للتشدد في مكافحة تبييض الأموال

طالب نائب رئيس المجمع الدولي – العربي للمحاسبين القانونيين أسامة طبارة بضرورة «التشدد في مكافحة تبييض الأموال للحؤول دون تشويه سمعة لبنان في الخارج، خصوصاً أنّ الأمر من شأنه أن يهز الثقة المالية في لبنان ويعرضه للخطر أقله المقاطعة، من قبل المصارف والبنوك المركزية والعالمية.

وأشار إلى أنّ المسؤولية مشتركة بين القطاعين العام والخاص، ومن المفترض أن يتكامل مسعاهما وجهودهما في هذا الإطار».

وإذ أشاد بتحرك مصرف لبنان على هذا الصعيد سواء من خلال الإجراءات التي يتبعها والقرارات التي يصدرها ولجانه المختصة، أكد طبارة «على ضرورة تشدّد مفوضي مراقبة حسابات المصارف وإبلاغ مصرف لبنان بأي عملية تبييض».

كما أكد «على الدور الفاعل لنقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان في ما يعرف بمراجعة «النظير» في كشف الشركات والمؤسسات التي يقوم الخبراء في تدقيق حساباتها، علما ويا للأسف بأنّ النقابة، وأنا أحد أعضائها، متهمة هنا بالتقصير سواء لجهة تدريب الأعضاء على السبل الكفيلة لذلك، أو لجهة عدم التشدّد في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وما تنص عليه سائر النظم والقوانين المحاسبية وإبلاغ المراجع القضائية المختصة عن أي مخالفة يجدونها في نطاق عملهم».

وشدد طبارة على «مسؤولية المجلس الجديد للنقابة من خلال التأكد من تطبيق المعايير والقوانين المحاسبية من أجل أن تحظى البيانات المالية التي يصدرها الخبراء بالصدقية والشفافية، خصوصا أنّ لبنان كان في الماضي سباقا إلى إيجاد هذه المعايير ووضعها وحسن تنفيذها».

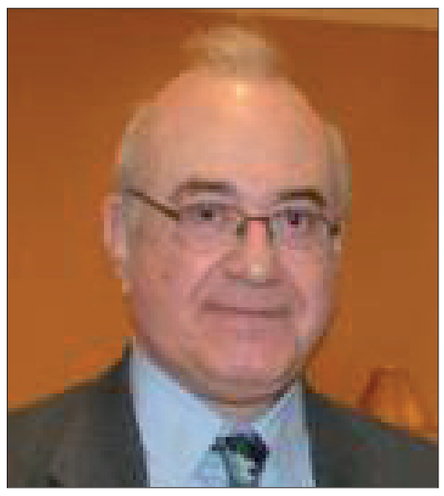

شركة «يوروتك» تحصد الجائزة الأولى في مجال التدريب البترولي في الخليج

تمكنت شركة «يوروتك للتدريب» المتخصصة في التنمية الإدارية وتنمية الموارد البشرية في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، من إثبات قدرتها على تنمية القدرات والمهارات الوظيفية للعاملين في القطاعين النفطي وقطاع الغاز، وذلك عبر إعداد وتنفيذ دورات تدريبية وورش عمل خصت بها هذا القطاع، بالإضافة إلى عدد آخر من الإنجازات التي ضمنت لها الريادة محلياً وإقليمياً، ما أتاح لها نيل جائزة أفضل شركة في قطاع التدريب ضمن جوائز مجلة «أرابيان بزنس» التي منحتها لقطاع الأعمال في الشرق الأوسط

للعام 2013، لتقطف ثمرة جهود بذلها فريق العمل في «يوروتك» طوال الفترة الماضية لتحقيق استراتيجيات وأهداف الشركة التي يسعى جميع الموظفين إلى تحقيقها.

وبذلك انضمت جائزة «أفضل شركة في قطاع التدريب» إلى قائمة طويلة من الجوائز والشهادات الدولية والإقليمية والمحلية التي حازت عليها الشركة.

وأوضح المؤسس والرئيس التنفيذي للشركة فادي جواد، أحد رواد التنمية الإدارية وتنمية الموارد البشرية ومؤسسي صناعة التدريب في العالم العربي، حيث ينسب له الفضل في تطوير آليات العمل في التدريب وتطوير مهارات الأفراد في المؤسسات البترولية العربية الحكومية والخاصة، «أنّ ما حققته الشركة من التزام متواصل لتوفير أعلى مستويات التدريب لعملائها من الشركات والمؤسسات، زاد الروابط ووسع دائرة الثقة بينهم، ما رفع مستوى العلاقة المهنية».

وقد جاء ما حققته «يوروتك» من إنجازات جاء نتيجة خبرة في مجال التدريب فاق 15عاماً، ما أدى إلى رفع مستواها إلى أن باتت تقدم برامج تدريبية ذات معايير عالمية، مبنية على أهم المهارات العملية التي يحتاج إليها سوق العمل وفق شهادات دولية معترف بها على مستوى العالم، والتي تغطي الاحتياجات التدريبية الفعلية للعاملين في القطاع البترولي والحكومي والمؤسسات المالية والمصرفية العريقة في جميع دول مجلس التعاون الخليجي.

كما قدمت برامجَ مختلفة للتدريب والتأهيل الوظيفي التي تغطي جميع التخصصات الإدارية والمالية والبترولية والقانونية والهندسية والتكنولوجية والفنية.

فادي جواد

افتتح معرض «أسبوع لبنان في جدة»

حكيم: لبنان موجود على الساحة الاقتصادية العربية والدولية

شارك وزير الاقتصاد والتجارة آلان حكيم في افتتاح معرض «أسبوع لبنان في جدة»، والذي تنظمه غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت بالتعاون مع الغرفة التجارية في جدة، بحضور السفير السعودي في لبنان علي عواض العسيري وفاعليات اقتصادية لبنانية وسعودية.

واعتبر حكيم «أنّ هذا المعرض هو دليل على صمود الاقتصاد اللبناني، و يؤكد أنّ لبنان ما زال موجوداً على الساحات الاقتصادية العربية والإقليمية والدولية»، داعياً السفير السعودي «للعودة إلى لبنان والمواطنين السعوديين إلى الاستثمار والسياحة في بيروت وكسر العوائق التي تمنعهم من ذلك، ما ينعكس إيجاباً على تفعيل العلاقات الاقتصادية بين لبنان والمملكة العربية السعودية».

وأشار وزير الاقتصاد إلى «أنّ الهدف من المعرض هو تحريك العجلة الاقتصادية في لبنان وتعزيزها بعد الصمود الاقتصادي في وجه كل التحديات والأوضاع الصعبة التي يواجهها لبنان والمنطقة».

شقير

ولفت رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان محمد شقير إلى «أنّ هذا الأسبوع يعبّر عن عمق العلاقات الثنائية بين البلدين اقتصادياً واستثمارياً ومدى تطورها، إذ أنّ السعودية شريك تجاري رئيسي للبنان على مستويي الاستيراد والتصدير، وتمثل السوق السعودية أهمية استثنائية لتسويق المنتجات اللبنانية، لا سيما أنها السوق الاستهلاكية الأكبر في المنطقة العربية».

وأضاف: «في ظل النهضة الاقتصادية القوية التي تشهدها المملكة جراء البرامج الاستثمارية الضخمة المتعددة التي أطلقتها في العقار والصناعة والنفط والغاز والبنى التحتية وسواها الكثير، يأتي تنظيم هذا الأسبوع مناسبا وفي وقته لتسويق لبنان في المملكة على مختلف المستويات، بما يشمل الصناعة والخدمات والسياحة والعقارات والمصارف والاستثمارات».

وأشار شقير إلى أنّ «هذا الأسبوع سيشهد لقاءات مكثفة بين رجال الأعمال اللبنانيين والسعوديين وسيتيح الفرصة للمهتمين لاستكشاف فرص استثمارية في المنطقة تمهد لبناء شراكات من قبل القطاع الخاص في البلدين».

حكيم وشقير يقصان شريط الافتتاح

وقال: «إنّ الوضع المأساوي في سورية لا بدّ أن يصل إلى نهاية، وعندها سيلتفت إخواننا السوريون إلى إشقائهم اللبنانيين للمساهمة في إعادة عمران الوطن الجريح والمدمر، لافتا إلى «أنّ الشراكة اللبنانية – السعودية ستكون خير من يقدم المساعدة من أجل المساهمة في إعادة إعمار سورية، نظرا للعلاقة الوثيقة مع الشعب السوري ونظراً للموقع الجغرافي وتوفر الخبرات».

عيتاني

و عرض رئيس المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمار في لبنان «إيدال» نبيل عيتاني، «أهمية الاستثمارات السعودية في لبنان والحوافز الاستثمارية الجاذبة للاستثمار فيه»، مؤكدا «أنّ لبنان يأتي على رأس قائمة الدول العربية بالنسبة للاستثمارات الأجنبية».

بترجي

واعتبر نائب رئيس الغرفة التجارية في جدة مازن بترجي «أنّ وجود المؤتمر في جدة يؤكد مكانة هذه المدينة الاقتصادية لدى رجال الأعمال اللبنانيين».

وقال: إيماناً منا بأنّ الظروف والفرص الاقتصادية متاحة للبنانيين، نقول أنّ السوق السعودية مفتوحة أمام رجال الأعمال اللبنانيين الذين يبحثون عن فرص، وهناك الكثير منهم يرغبون الدخول إلى أسواقنا وهذا متاح لأننا نتطلع إلى نجاح تجربة الفرانشايز في لبنان، ونتمنى أن يتم نقلها إلى السوق السعودية، لأنّ ذلك يشكل فرصة للبنانيين كي يُصدّروا خبراتهم للسوق السعودية التي تستفيد من تنويع المنتجات والخدمات.

وأشار بترجي إلى وجود 300 ألف لبناني يعيشون في المملكة «وكلهم يتمتعون بكفاءات عالية، كما أنّ هناك 600 مستثمر لبناني في المملكة، يعتبرون من أبرز المستثمرين العرب والأجانب في بلدنا، وستقدم غرفة جدة كل التسهيلات لأي عملية استثمار من قبل رجال الأعمال اللبنانيين».

حقيقة لا يغيّرها هبوط طارئ في الأسعار

ذوو الدخل المتوسط في بريطانيا يعجزون عن تملك المنازل

هبطت أسعار المساكن البريطانية في آذار الماضي، لكن ارتفاعها على أساس سنوي يهدّد بفقاعة إسكانية، بسبب ارتفاع الطلب وتراجع العرض.

وأكد بنك هاليفاكس للتمويل العقاري تسجيل أسعار المساكن في المملكة المتحدة أكبر هبوط لها في عامين، ما قد يقلل المخاوف من نموّ تضخمي محتمل لسوق المساكن البريطانية.

هبوط طارئ

وقال البنك في تقرير له إنّ أسعار المساكن البريطانية انخفضت 1.1 في المئة خلال آذار الماضي، بعد ارتفاعها 2.5 في المئة في شباط، وهو أكبر هبوط تسجله منذ نيسان 2012.

إلا أنّ أرقام بنك هاليفاكس أشارت إلى أنّ سوق المساكن تنمو بوتيرة سريعة على أساس سنوي، إذ قفزت أسعار المساكن 8.7 في المئة في الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري، مقارنة مع الفترة نفسها في العام الماضي، في أكبر زيادة منذ تشرين الأول 2007. وفي شباط وحده ارتفعت الأسعار 7.9 في المئة.

في هذا الإطار، قال ستيفن نواكس، مدير القروض العقارية في هاليفاكس: «الطلب على المساكن مستمر في الحصول على دعم بفضل تحسّن الآفاق الاقتصادية ونمو الوظائف وتزايد ثقة المستهلكين وانخفاض أسعار الفائدة».

ارتفاع سنوي

هذا الارتفاع على أساس سنوي أثار القلق في بريطانيا، إذ يبدو أنّ تملك المنازل صار عبئاً لا يمكن أن يتحمّله ذوو الدخل المتوسط، باعتراف وزير التجارة البريطاني فينس كيبل، الذي حذر في حديث لصحيفة «إندبندنت» البريطانية من تنامي فقاعة في سوق الإسكان، قد تكون أكثر خطورة من تحطم أسعار الممتلكات الذي حدث في الماضي.

ورد كيبل المشكلة الأساسية إلى حال من عدم التوازن المزمن بين العرض والطلب، «وتعافي سوق الرهن العقاري يضاعف الطلب مرة أخرى على حساب العرض، ولم يعد بمقدور عائلة متوسطة الدخل تحمّل شراء منزل بحسب متوسط الأسعار اليوم».

مزيد من المساكن

انتقد هذا الوزير الليبرالي الديمقراطي وزير الإسكان المحافظ، كريس هوبكنز، علي خلفية حديث صحافي، قال فيه إنّ ارتفاع أسعار المساكن في بريطانيا أمر محمود.

وقال كيبل: «أنا لا أتفق مع هوبكنز في أنّ ارتفاع الأسعار شيء جيد، فإذا كنت مالكاً أو مستأجراً دفعت رهناً عقارياً، ارتفاع الأسعار يفيدك جداً، لكن إذا كنت شاباً يحاول تملك مسكنه، ولا يمكنه دفع ثمنه، فهو أمر سيّئ للغاية».

ويعتقد وزير التجارة أنّ البلاد تواجه الآن مشكلة جديدة، وربما أسوأ من أزمة سوق الإسكان. ففي السابق، كانت المشكلة تكمن في الرهون العقارية، «أما اليوم، فالقضية الحقيقية هي حاجة المملكة المتحدة إلى بناء المزيد من المساكن»، بحسب كيبل.

دعم حكومي

ويعرب بعض الليبراليين الديمقراطيين عن قلقهم من أنّ البرنامج الحكومي لدعم تملك المنازل، أو ما يعرف بخطة Help To Buy، والذي يضمن 95 في المئة من الرهان العقارية، قد يساهم في حصول فقاعة الإسكان، من خلال تشجيع المواطنين على شراء العقارات. وهم يأملون أن يلزم بنك انكلترا، الذي يرعى البرنامج، من يريد الشراء أن يشتري في مناطق خارج لندن، لتشجيع المطوّرين العقاريين على الخروج من العاصمة إلى أطرافها وريفها.

ودعا جورج أوزبورن، وزير الخزانة البريطاني، بحسب «إندبندنت»، الحكومة إلى مزيد من اليقظة في هذا الأمر، لكنه رفض اتهام البرنامج الحكومي بأنه وقود لارتفاع أسعار الشقق والمنازل، بسبب ارتفاع الطلب عليها.

وتظهر أرقام وزارة الخزانة أنّ هذا البرنامج ساعد على إتمام 17.395 صفقة شراء منازل، 77 بالمئة منها خارج لندن، بقيمة متوسطة للبيوعات بلغت نحو 195 ألف جنيه إسترليني. ويقول هوبكنز إنّ البيوعات العقارية، التي ساهم فيها البرنامج، لا تتعدّى نسبتها 0.5 بالمئة من إجمالي البيوعات العقارية، منذ إطلاقه.

نيجيريا تتجاوز جنوب أفريقيا لتصبح أول قوة اقتصادية أفريقية

أصبحت نيجيريا، أكبر بلد أفريقي من حيث عدد السكان وأول منتج أفريقي للنفط، أكبر قوة اقتصادية في القارة متجاوزة جنوب أفريقيا مع إجمالي ناتج داخلي بلغ 510 مليارات دولار عام 2013 كما ذكر مصدر رسمي نيجيري أمس الأحد.

هذا الرقم الجديد لإجمالي الناتج الداخلي أعلنه رئيس المكتب الوطني للاحصاء يمي كالي الذي أوضح أنه تمّ حسابه بطريقة جديدة. ففي عام 2012 كان إجمالي الناتج الداخلي للبلاد 453،9 مليار دولار حسب هذه الطريقة الجديدة. في حين كان إجمالي الناتج الداخلي لجنوب افريقيا في السنة نفسها 384 مليار دولار.

ويوصى الخبراء التابعون في مجال الاحصاء للامم المتحدة الدول بأن تعدّل كل خمس سنوات طريقة حساب إجمالي ناتجها الداخلي لأخذ التغيّرات في الانتاج والاستهلاك في الحسبان، إلا أنّ نيجيريا لم تعدّل أسلوبها منذ 1990.

والأرقام الجديدة التي تأخذ في الحسبان ظهور وسرعة نمو قطاعات وصناعات جديدة وخاصة الاتصالات وصناعة السينما المحلية، نوليوود، تعطي المستثمرين الأجانب رؤية واقعية اكثر للاقتصاد النيجيري.

إلا أنّ الخبراء يرون أنّ هذه الأرقام يجب ألا تفسّر على أنها دليل تنمية، حيث انّ جنوب افريقيا تتقدّم نيجيريا كثيراً بالنسبة إلى إجمالي الناتج الفردي والبنى التحتية وحسن الإدارة.

ففي حين ينعم جزء صغير من سكان نيجيريا بثراء فاحش فإنّ الغالبية العظمى من أبناء الشعب البالغ عددهم 170 مليون نسمة يعيشون بأقلّ من دولارين في اليوم في بلد يعاني من نقص شديد في البنى التحتية مع عدم وصول مياه الشرب الى الجميع والانقطاع اليومي للتيار الكهربائي حيث يستشري الفساد بقوة.

كيف تتجه لمقاضاة روسيا لرفعها سعر الغاز

أعلن رئيس الوزراء الأوكراني أرسيني ياتسينيوك أنّ بلاده ترفض سعر الغاز الجديد الذي فرضته روسيا، والذي يصل إلى نحو 485.5 دولارا لكل ألف متر مكعب، منددا بما أسماه «عدواناً اقتصادياً عبر الغاز» تشنه موسكو.

وقال وزير الطاقة الأوكراني يوري برودان أنّ كييف ستلجأ إلى محكمة للتحكيم في العاصمة السويدية ستوكهولم إذا فشلت محادثاتها مع روسيا لخفض سعر إمدادات الغاز.

وكانت روسيا أعلنت منذ أيام عن زيادة سعر الغاز الطبيعي الذي تصدره لأوكرانيا، للمرة الثانية في أقل من أسبوع، ليتضاعف سعره تقريباً، بحيث يتعين على كييف دفع سعر يزيد بنسبة 81% عما كانت تدفعه قبل الزيادة الأولى التي أقرت الإثنين الماضي، بحيث انتقل من 268.5 دولارا لكل ألف متر مكعب إلى 485.5 دولارا.

وذكر ياتسينيوك في اجتماع وزاري لبحث الأزمة الاقتصادية لبلاده أنّ أوكرانيا مستعدة للاستمرار في دفع السعر السابق لأنه «سعر عادل».

ولتقليص اعتمادها على الغاز الروسي، دخلت أوكرانيا في مفاوضات طارئة مع جيرانها الأوروبيين بحثا عن بدائل لاستيراد الغاز الطبيعي، ومن هذه الدول سلوفاكيا والمجر وبولندا.

وأشار رئيس الوزراء الأوكراني إلى «أنّ كييف تسعى لإبرام عقود بيع مع جيرانها لشراء الغاز بسعر 150 دولارا لكل ألف متر مكعب»، لافتا إلى «أنّ وزير الطاقة سيجري مباحثات غدا في بروكسل حول ما يسمى «عكس اتجاه تدفقات الغاز»، بحيث تعيد دول أوروبية تصدير إمدادات الغاز التي تصل عبر خطوط الأنابيب التي تمر بالأراضي الأوكرانية إلى كييف».

غير أنّ الرئيس التنفيذي لشركة «غازبروم» الروسية ألكسي ميلر قال أمس أنّ بلاده تنظر بحذر لإمكانية إبرام عقود مستقلة بين الدول المتلقية للغاز الروسي وأوكرانيا من أجل عكس اتجاه التدفقات، مشيرا إلى أنّ خطوط الأنابيب لا يمكنها العمل في اتجاهين بالوقت نفسه، وهذا الأمر يثير تساؤلات عن مدى قانونية هذه العقود المحتملة.

وفي سياق متصل، قال وزير الطاقة الأوكراني أنّ كييف لن تأخذ حصتها من الغاز الروسي المُصدّر عبر أنابيب تمر في أراضيها إلى دول أوروبية إذا أوقفت موسكو إمدادات الغاز إليها.

وكانت روسيا قد اتهمت كييف بسرقة الغاز من الأنابيب إبان خلافات سابقة على التسعير في عامي 2006 و2009، وهو ما نفته أوكرانيا في حينها.

وتؤمّن أوكرانيا، التي تعيش أزمة اقتصادية، 40% من حاجاتها من الغاز من روسيا، غير أنّ العلاقات بين البلدين تدهورت كثيراً عقب عزل الرئيس السابق فيكتور يانوكوفيتش قبل شهرين وضم موسكو شبه جزيرة القرم الشهر الماضي، وكانت كييف تستفيد في الأعوام الماضية من سعر مخفض للغاز الروسي بموجب اتفاقية بين الطرفين تتيح لموسكو امتيازات عسكرية في موانئ القرم.